النوع الاجتماعي والنزوح: حياة اللاجئات السوريات في لبنان

تكافح اللاجئات في لبنان مثل الرجال من أجل تلبية أبسط احتياجاتهن الأساسية. غير أن التحديات التي يواجهنها تتفاقم بسبب عدم المساواة بين الجنسين والأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي .

يتناول تقريرٌ جديد أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان: "**كشْف الحقائق حقائق متعلقة بالنوع الاجتماعي في حالات النزوح: وضع اللاجئات السوريات في لبنان**" كيف يقوض التمييز القائم على النوع الاجتماعي الخيارات والفرص المتاحة أمام اللاجئات السوريات، ويعوق وصولهن إلى المساعدات، ويزيد من خطر تعرضهن لانعدام الأمن الغذائي والفقر والعنف والعزلة في لبنان.

واستناداً إلى المقابلات التي أجريت مع أكثر من 500 لاجئة في لبنان، يخلص التقرير إلى أنه منذ اندلاع الأزمة السورية، اضطلعت غالبية النساء بالمزيد من المسؤوليات داخل الأُسرة المعيشية سواء لإعالة أُسرهن أو اتخاذ القرارات المالية. وقد بات 83% من النساء اللائي شملهن الاستطلاع يلعبن دورًا في صنع القرار يفوق دورهن قبل النزوح. وبينما أشارت معظم النساء إلى أن تزايد المسؤوليات أدى إلى زيادة الضغوط عليهن، رحب البعض الآخر بفرصة توسيع دورهن داخل الأسرة وخارجها. تميل النساء المعيلات إلى التمتع بحريات أكثر من النساء اللائي يعشن في أُسر يعولها ذكور، لكنهن أيضاً أكثر عرضة لانعدام الدخل والأمن الغذائي وللعنف. وقد كان انعدام الأمن الاقتصادي مصدر قلق كبير لـ 79%من النساء اللائي شملتهن الدراسة. وكان 1% فقط من النساء يحملن تصاريح عمل، على الرغم من أن 13%منهن لديهن وظائف، ومعظمهن يعشن في أسر يعولها نساء.

وقد شكَّل التحوّل الذي شهدته الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها الرجل والمرأة في إطار الأسرة المعيشية تحديًا للأدوار القائمة على النوع الاجتماعي، مما يعرض النساء والفتيات لخطر العنف البدني والجنسي والعاطفي، سواء في إطار الأسرة المعيشية أو مجتمع اللاجئين الأكبر. وذكرت 63%من النساء إن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثِّل مشكلة في مجتمع اللاجئين السوريين، فيما أكدت 37%منهن على أنه ازداد منذ بداية الأزمة السورية. وقد أدى هذا الشعور بعدم توافر الأمان إلى صعوبة إسهام اللاجئات السوريات في دخل أسرهن المعيشية، ووصولهن إلى المساعدات الإنسانية، واندماجهن في المجتمعات المحلية المجاورة.

تشعر العديد من النساء أنهن غير قادرات على الإبلاغ عن المضايقات التي يتعرضن لها لأسباب عدة، منها عدم امتلاك بعضهن وثائق مدنية وقانونية سليمة، أو الخوف من الانتقام، أو إلقاء اللوم عليهن بسبب الواقعة وإجبارهن على العودة إلى سوريا، وانعدام الثقة في السُلطات. ويتفاقم انعدام المساءلة في ظل عدم وجود خدمات نفسية اجتماعية شاملة ونوعية للناجيات من العنف.

إن الضغوط التي تنطوي عليها عملية النزوح، والمخاوف المتصورة والفعلية من التعرُّض للعنف في إطار الأسرة المعيشية وخارجها، وعدم القدرة على إعالة أسرهن كلها أعباء تتحملها النساء التي شملتهن الدراسة. ومع ذلك، فإن الكثيرات منهن يقدِّرن الفرص المتاحة أمامهن، ويحدوهن الأمل بشأن آفاق المستقبل.

وقال السيد محمد الناصري، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة في الدول العربية إن "ما نستخلصه من الدراسة هو صورة واضحة للتحديات التي تواجهها النساء اللاجئات، والتي تتفاقم بسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي. ولمواجهة تلك المشكلة، فثمّة ضرورة ملحّة للاستجابة على نحو شامل ومنهجي ومراعٍ للفوارق بين الجنسين، من شأنه تخفيف حدة هذه المخاطر، وتمكين المرأة من تلبية لاحتياجاتها اليومية وطويلة الأجل."

ولتخفيف المعاناة عن اللاجئات السوريات النازحات في لبنان وتمكينهن، قدَّم التقرير التوصيات التالية:

1. التأكُّد من أن تعميم المنظور القائم على النوع الاجتماعي في البرامج الإنسانية وتلك الخاصة بتعزيز الصمود يعطي الأولوية لتمكين النساء والفتيات ولحصولهن على الخدمات؛
2. زيادة فرص وصول اللاجئات السوريات إلى خدمات التوظيف والموارد المالية، مع توجيه برامج توفير سبل العيش للاجئات؛
3. دعم المنصّات التفاعلية الآمنة للاجئات السوريات من أجل التلاقي والتواصل والاختلاط الاجتماعي. ويجب أن تعزز هذه المراكز عملية الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم خدمات عالية الجودة للدعم النفسي والاجتماعي؛

4. ضمان تبادل المعلومات وزيادة الوعي بشأن الخدمات المتاحة، والجمع بين النُهُج التي تعتمد على التكنولوجيا وتلك القائمة على الكلام الشفوي؛
5. دعم المساءلة عن العنف ضد المرأة، وتعزيز النظام القضائي للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة وإجراء المحاكمة داخل مجتمع اللاجئين؛
6. الاعتراف بالعلاقة الإيجابية بين قوة الحركات والمنظمات النسائية والمجتمعات التي يتساوى فيها الجنسان، والاستثمار في المنظمات التي تقودها النساء بوصفها القوة المحرِّكة للمساواة الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.